



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

موقع المجلة:

آليات نشر الفكر المقولاتي في الجزائر، دراسة حالة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC- وكالة المدية

Mechanisms of the dissemination of entrepreneurial through in Algeria , Case Study CNAC- Médéa Agency

أمينة قندوز ، Guendouz Amina^{1*} ، guendouzbey@gmail.com

¹أستاذة محاضرة ب، مخبر التنمية المحلية المستدامة ، جامعة يحي فارس المدية(الجزائر)

تاريخ النشر: 2021/12/31

تاريخ القبول: 2021/12/29

تاريخ الإرسال: 2021/03/02

الكلمات المفتاحية

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم الآليات المعتمدة في الجزائر من أجل نشر لفكرة المقولاتية، والذي أصبح حديث الساعة في الآونة الأخيرة، من خلا نشوء مؤسسات تهتم بخلق مشاريع فلاحية، صناعية وحتى خدمية، سواء باللجوء إلى الإعانات الحكومية أو القروض البنكية الصغيرة والمتوسطة، هذا التحول الكبير في عقليات المقاولين خاصة الشباب منهم أرجعه الخبراء الاقتصاديين إلى الآليات الجديدة لنشر الفكر المقولاتي الذي تعمل الحكومة على ترسيخه في الشباب، وما يمكن أن يقدمه المقاولون من مخرجات (سلع_ خدمات_ أفكار) لمواكبة لعصر التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية التي يعيشها العالم.

تصنيف JEL : M13

Abstract

The aim of this study is to identify the most important mechanisms adopted in Algeria in order to spread the idea of entrepreneurial , which has become the talk of the hour in recent times, through the emergence of institutions interested in creating agricultural projects, industrial and even service, whether by resorting to government subsidies or small and medium bank loans. The great shift in the mentality of contractors, especially young people, is attributed by economists to the new mechanisms to spread the idea of entrepreneurial that the government is working to establish in young people, and what the contractors can provide from the outputs of (goods - services - ideas) to keep up with the era of technological developments and digital revolution in the world.

Keywords

entrepreneurial , idea of entrepreneurial ,Small and Medium Enterprises

JEL Classification Codes: M13

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: guendouzbey@gmail.com

إ. مقدمة:

أصبحت المقولة مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حالياً كمجال للبحث، ونظراً لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين والجامعيين، والمجتمع بشكل عام يهتمون بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وإمكانياتهم للبقاء.

ويمكن تفسير هذا الاهتمام المتزايد نظراً لما يوفره هؤلاء المقاولون والمؤسسات الجديدة من مناصب شغل، فمثلاً في الجزائر توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص ما نسبته % 77.9 من مجموع القوى العاملة لهذا القطاع . (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2009، صفحة 33)

كما أن الجهود الخاصة المبذولة في نشر الفكر المقولاتي في الجزائر بإنشاء مؤسسات جديدة (غالباً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) من خلال توفير ثلاث مدخلات أساسية وهي: "غرس روح المقولاتية"، "توفير التمويل اللازم"، "توفير مجموعة من الوسطاء"، من أجل الربط بين المقاول والتمويل، وهذا إيماناً بالدور الكبير الذي ستؤدي هذه المشاريع، ومن هذا المنطلق يمكن طرح السؤال التالي: ما هي أهم الآليات المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية لنشر الفكر المقولاتي عند الشباب؟ وما واقع ذلك لدى وكالة CNAC بالمدية؟

فرضية الدراسة: يمكن القول أن الحكومة الجزائرية طورت آليات متنوعة وفعالة لنشر الفكر المقولاتي عند الشباب، وهذا ما عملت وكالة CNAC بالمدية على تحقيقه.

أهمية الدراسة: يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة كون أن المقاولاتية أصبحت اليوم موضوع الساعة، ولعل البحث في تطوير آليات جديدة تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على خلق ومتابعة مشاريع جديدة أمر ضروري لنشر الفكر المقولاتي عند الشباب، وقد طورت الجزائر بعض الآليات التي من شأنها أن تحقق ذلك وهو ما سنقف عليه في دراستنا.

أهداف الدراسة: بناءً على ما تقدم فإن دراستنا تهدف أساساً إلى إبراز:

- أهمية المقاولاتية.
- آليات نشر الفكر المقولاتي في الجزائر.
- دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في نشر الفكر المقولاتي في ولاية المدية.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:**1. مفهوم المقاولاتية**

لا يوجد إجماع حول نظرية المقاولاتية أو مفهومها، ومع ذلك فإن معظم التعاريف حسب Hisrich et Peters تتفق في تعريفها على أنها:

المقاولاتية هي "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطر وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية، الاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي." (قوجيل، 2016/2015، صفحة 15)

كما يمكن أن ندرك المقاولاتية من خلال مقاربات مختلفة يمكن إيجازها كالتالي : (بعيط، 2017/2016، صفحة 10)

- أ. **فرصة الأعمال:** هي ظاهرة انبثاق واستغلال فرصة جديدة خالقة للقيمة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للمبادرة والابتكار وتغييرات المقاول الذي يتفاعل مع المحيط.
 - ب. **خلق المنظمة:** عملية ديناميكية لخلق ثروة زائدة بواسطة أفراد تحملوا مخاطر كبيرة، وقت الالتزام المهني، من أجل توفير قيمة للمنتج أو الخدمة، فهي العلاقة بين الفرد والقيمة.
 - ج. **نموذج للإبداع:** للمقاولاتية والإبداع قيمة مضافة عالية، فهما نشاطين يتصلا اتصالاً وثيقاً، فحب البعض فإن الإبداع هو ما يميز المقاولين عن المدراء، أو أنه شرط لخلق القيمة، سواء كانت تكنولوجية أو تنظيمية.
- أما عن المشرع الجزائري فقد عرف المقاوله بموجب المادة 549 من القانون المدني على أنها 549 عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئاً أو أن يؤدي عملاً مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر (Journal officiel, 2016, p 05).
- أما عن الفكر المقولاتي فمفهومه لا يختلف عن مفهوم الروح المقاولاتية لذلك فإن للجهة الداعمة دور كبير في نشر فكرة المقاوله، نظراً لأن ثقافة المقاولاتية تنشأ من المجتمع الذي تنشأ فيه ممثلاً في المؤسسات العامة والخاصة، وهيئات الدعم المرافقة التي تلعب دوراً أساسياً في دفع من كثافة المقاوله ولعل من أهم هيئات الدعم. (بوشنانه، 2006، صفحة 45).

2. أهمية الفكر المقولاتي

- أ. **الأسباب التي أدت إلى الاعتماد على الفكر المقولاتي في الجزائر:**
كان للتحولات الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي أثره على تبنى نمط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصوصاً بعد التخلي عن الاشتراكية كنظام اقتصادي لدى العديد من الدول، وفيما يلي يمكن حصر أهم الأسباب كالاتي: (لرقت، 2003، صفحة 120)
- **انهيار الأوضاع المالية:** خاصة في الدول النامية، وبالتالي ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار والبقاء.
- **التحولات الاقتصادية العالمية:** والتي جاءت ببرنامج التحويل الهيكلي مثل الخصخصة، التي قد نعتبرها بأنها كانت السبب والعامل الأساسي الذي أدى إلى ضرورة تنمية وتطوير تلك المؤسسات وذلك كله في إطار الدور المتزايد للقطاع الخاص.
- ب. **دور المقولاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية:**
يمكن تبين دور المشاريع المقاولاتية بمختلف أنواعها في تجسيد التنمية الاقتصادية من خلال الأدوار التالية:
الدور الاقتصادي: يمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية: (لرقت، 2003، صفحة 122).
- _ **تثمين قوة العمل:** من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال، كثيفة العمل.
- _ **تعبئة الموارد المالية:** وذلك بجمع أموال مختلفة المصادر، إذ بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من طرف العائلات والأسر وبالتالي تجميع تلك الأموال.
- _ **رفع إنتاجية العامل:** من خلال تجسيد نظام رقابي فعال وباستمرار لضمان السير الحسن للعمل، وكذلك السيطرة على سير العمل نظراً لصغر حجم هذه المؤسسات.
- _ **خلق الناتج الخام الداخلي:** يمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الإيرادات في الناتج الخام الداخلي.
- _ **ترقية التجارة الخارجية:** تقوم هذه المؤسسات بغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير و استيراد.
- _ **حماية الطابع الصناعي المحلي من منافسة المنتج المحلي.**

الدور الاجتماعي: من خلال تحقيق التوازن الجهوي على المستوى الاجتماعي، و يمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية : القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل، الحد من ظاهرة النزوح الريفي، القضاء على الآفات الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة في الريف و الاستغلال الأمثل للطاقات المادية و البشرية.

3. الدراسات السابقة:

- **الدراسة الأولى:** بوزيد نجوى، المقولاتية والمقاول، بين التناول النظري وتجربة الجزائر في الانتقال إلى الاقتصاد الحر، جامعة عمار ثليجي الاغواط، مجلة دراسات، 2014 حيث عالجت الدراسة الإشكالية التالية: هل تكفي السمات والخصائص الشخصية لتمييز المقاول أو المغامر عن غيره أم أن المحيط من شأنه أن يتهياً من خلال نشر الثقافة المقاولاتية لتشجيع الأفراد على إنشاء مؤسساتهم الخاصة لانتقال من العمل المأجور الى العمل الحر؟ وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة المقاولاتية ذات الارتباط الوثيق بالنظام الرأسمالي منذ بوارده الاولى، وتحليل روح المغامر من خلال توضيح السمات المتعلقة والمؤثرة فيه. وقد تبين أن الثقافة والدين والتنشئة الاجتماعية من الأسرة الى الجامعة دور في ظهور ونجاح المقاولين.
- **الدراسة الثانية:** ريغي سارة، دور التسويق الإبداعي في نجاح المقاولاتية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، الجلفة، 2018، حيث حاولت الدراسة معالجة الإشكالية التالية: ماهو الدور الذي يلعبه التسويق الإبداعي في نجاح المقاولاتية، فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي يلعبه التسويق الإبداعي في نجاح المقاولاتية، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة تطبيق قوانين واستراتيجيات التسويق الإبداعي وعدم التصرف وفق ما درس في مدرسة MBA كون التسويق الذي التقليدي لا يفي بالغرض، وهذا يساهم في نجاح المقاولاتية.
- **الفرق بين دراستنا و الدراسات السابقة وجوانب الاستفادة منها:** بعد استعراض الدراسات السابقة التي تطرقت إلى موضوع دراستي، استفدت منها في التعرف على القضايا ذات العلاقة بموضوع الدراسة، استنباط الأسئلة، أدواتها وبالتالي إثراء الدراسة الحالية، إلا أن هذه الدراسة تختلف عن تلك الدراسات في تركيزها دائماً على إبراز أهم الآليات المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية في نشر ودعم الفكر المقولاتي وقد أخذنا وكالة CNAC ولاية المدينة كدراسة حالة.

III. آليات نشر الفكر المقولاتي في الجزائر

جاءت في الجزائر ع نهاية الثمانينات قوانين عديدة تشجع على الخصخصة والعمل الحر، ومن بينها قوانين الاستثمار والقروض المصغرة... وغيرها، وهذا ما نتج عنه ظهور العديد من الهيئات التي تدعم عملية إنشاء المؤسسات ولاسيما الصغيرة منها، ومن بينها نذكر ما يلي:

1. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت بموجب القانون رقم 01_03 المؤرخ في 20 أوت 2001، في شكل شباك وحيد غير ممرکز موزع عبر 48 على المستوى الوطني يخول للوكالة القيام بجميع الإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار، والتي قد تكون في شكل: (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2006، صفحة 08)

- إنشاء مؤسسات جديدة .
- إعادة تأهيل وهيكلية المؤسسات.
- المساهمة في رأسمال الشركة.
- المساهمة الجزئية أو الكلية في خصوصية بعض المؤسسات العمومية.

ولا يقتصر مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة فقط ولا على الاستثمارات المحلية، بل يشمل كل أنواع الاستثمارات، ولهذا نجد لهذه الوكالة عدة مهام يمكن حصرها فيما يلي: (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2006، ص08).

- ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الأجنبية والمحلية.
 - تسهيل إجراءات تشكيل المؤسسات الجديدة، وتنفيذ المشاريع من خلال الشباك الوحيد.
 - منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمارات.
 - تسيير صندوق دعم الاستثمارات.
 - تسيير المحفظة العقارية الثابتة الخاصة بالاستثمار.
- أما عن مزايا الاستثمار من خلال جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: (chehit, 2004, pp. 41,42)

- تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على التجهيزات المستوردة، والتي تدخل مباشرة في تجسيد الاستثمار.
- إعفاء الرسوم العقارية.
- تطبيق حقوق ثابتة فيما يخص التسجيل بمعدل 2% بالنسبة لعقود تأسيس المؤسسة ورفع رأس المال.
- أخذ الدولة على عاتقها التسديد الجزئي أو الكامل لنفقات أعمال تهيئة البنية التحتية الضرورية لتجسيد الاستثمارات. كما تستفيد المؤسسات المنشأة في إطار هذا الجهاز، وعلى مدى عشرة سنوات من المزايا التالية:
- الإعفاء من تسديد الضرائب على أرباح الشركات، والضريبة على الدخل الإجمالي.
- منح امتيازات إضافية تهدف إلى تحسين أو تسهيل الاستثمار مثل ترحيل الخسائر وأقساط الامتلاك.

2. الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM

أنشئت هذه الوكالة في إطار الوكالة الوطنية للتنمية والاجتماعية، من أجل إعطاء دور لهذه الوكالة من أجل المساهمة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، فقد تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي المؤرخ 14_04 المؤرخ في 22 جانفي سنة 2014. ومن المزايا التي يمنحها الوكالة الوطنية للقروض المصغر هي استفادة المستثمر من نمطين من التمويل، يتمثل النمط الأول في منح قرض شراء المواد الأولية، حيث يبلغ الحد الأقصى للقرض الممنوح في إطار القانون 1000.000 دج، أما ولايات الجنوب فقد يصل إلى 25000.000، أما النمط الثاني فيخص تمويل الاستثمارات في شكل تمويل ثلاثي، حيث يساهم المقاول بنسبة 1% من حجم الاستثمار.

كما تتكفل الوكالة بتمويل 29% من قيمة المشروع، أما النسبة المتبقية والتي تبلغ 70% فتتمول من طرف البنك، وتتراوح آجال التسديد ما بين سنة إلى خمس سنوات، يضمن الحصول على قرض البنك من طرف الهيئات البنكية، بعد ما تم إمضاء عقد بين ADS والخزينة العامة فيما يخص الإعفاء من تسديد الفوائد المطبقة، لكي يحصل صاحب المشروع على القرض البنكي ينبغي أن يسجل طلب لدى البنك يكون مرفقاً بملف إداري بسيط، وفواتير أولية للتجهيزات التي تدخل في إطار المشروع الاستثماري إضافة إلى شهادات التأكيد من طرف ASD.

كما يتم التأمين عن خطر عدم القدرة على تسديد القرض المصغر من طرف صندوق خاص يعرف بصندوق ضمان القروض المصغرة FGRMC والذي يتواجد على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ومن أهم المزايا التي تقدمها وكالة القرض المصغر هي الإعفاء من تسديد الفوائد، إذ يعفى القرض المصغر من تسديد الفوائد 100%، والتي يتم تسديدها من طرف خزينة الدولة، ويتكفل البنك بدراسة وضعيات التسديد والسحب واستحقاقات الفائدة لسحب وكالة القرض المصغر في كل ثلاثي، لتقوم فيما بعد هذه الوكالة بتحويل تلك الوضعيات إلى الخزينة العمومية حتى يتسنى لهذه الأخيرة القيام بعملية السداد. (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2006، صفحة 08).

3. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أحد الهياكل الموافقة التي تسهم في دعم إنشاء وترقية المؤسسة الصغيرة، فقد ظهرت كبدل عن التعاونيات الشبانية التي نشأت في أوائل التسعينات، وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 90 - 143 المؤرخ في 22 ماي 1990 والتي جاءت بمنظور اشتراكي (الجريدة الرسمية الجزائرية ، 1990، صفحة 07)

حيث كانت تشترط وجود ثلاث شركاء فأكثر من أجل إنشاء مؤسسة صغيرة، إضافة الى أن فكرة المشروع كانت تقترح من طرف هذه التعاونيات في حد ذاتها، كما كانت لا تشترط وجود مساهمة شخصية في إعداد التركيبة المالية، ومع مرور الوقت لوحظ نوع من الفشل لهذا المشروع مما دفع بالجهات المعنية الى البحث عن بديل خلص الى ظهور ANSEJ بموجب المرسوم التنفيذي رقم - 96- 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، (الجريدة الرسمية، 1996، ص 12) والذي جاء في شكل قوانين تنظم إطار عمل الوكالة.

وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، (الجريدة الرسمية الجزائرية ، 1996، صفحة 12) وتسير من طرف مجلس التوجيه، ويتولى المدير العام أمانة مجلس التوجيه، وتدار من طرف مدير عام يعين وفقا لمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالتشغيل، وينتهي مهامه بنفس الشكل، كما تشرف عليها لجنة مراقبة تتكون من ثلاث أعضاء، يعينهم مجلس التوجيه التي تقوم بممارسة الرقابة ألاحقة لتطبيق قرارها.

ومن المهام الأساسية للوكالة هي مرافقة وتمويل الشباب الذين يتراوح سنهم ما بين 18 الى 35 سنة ويمكن التمديد الى 40 سنة، في حالة كون المسير هو المالك مع التعهد بخلق ثلاث مناصب عمل، كما تتولى هذه الهيئة وبالاتصال مع الهيئات المعنية القيام بالمهام التالية: (الجريدة الرسمية الجزائرية ، 2003، صفحة 06 07)

- تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب حاملي المشاريع عند قيامهم بتطبيق مشاريعهم،
- تقديم الإعانات المالية وشبه المالية للشباب.
- تزويد الشباب بمختلف المعلومات حول الإعانات التي يقدمها الصندوق الوطني لتشغيل الشباب، وبكافة الامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تشجيع كل الأشكال الأخرى من الأعمال والتدابير الرامية الى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.
- منح تمويل لكل المشاريع المقبولة من خلال مسوئين فقط من الاستثمار، حيث يبلغ الحد الأقصى للمستوى الأول الى 2000.000 وتوزع تبعا للجدول الموضح في الملحق رقم (01)
- أما المستوى الثاني فتتراوح فيه قيمة الاستثمار الى ما بين 2000.000 الى 10.000.000 وتوزع فيه نسبة مساهمة كل طرف من الأطراف حسب الجدول الموضح في الملحق رقم (02)، اذ نلاحظ من الجدول أن إجمالي المساهمة الشخصية والقرض بدون فائدة تصل في أغلب الأحيان الى والقرض بدون فائدة تصل في أغلب الأحيان الى 30%.
- هذا وتتم مرافقة المقاول من طرف الوكالة من خلال مايلي:
- تقديم المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، التشريعي، التنظيمي، للشباب أصحاب المشاريع، والتي ترتبط بنشاط المشروع.
- إحداث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصادياً .
- تقديم الاستشارة والمساعدة للشباب ذوي المشاريع في المسار المالي ورصد لقروض.
- تطوير برامج تدريب الشباب ذوي المشاريع على برامج التسيير ، والتي يتم إعدادها بالتعاون مع الهياكل التكوينية.

IV. دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة - وكالة المديّة - في نشر الفكر المقولاتي في الولاية

1. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

أنشئ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94_188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، والذي يعمل على التخفيف من الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقاً لمخطط التعديل الهيكلي، عرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (ص. وت. ب) في مساره عدة مراحل مخصصة للتكفل بالمهام الجديدة، المخولة من طرف السلطات العمومية. (معلومات من الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة).

شروط الاستفادة من تدابير CNAC

- أن تتراوح عمرك بين 30 إلى 50 سنة.
 - أن تكون حامل للجنسية الجزائرية.
 - أن لا تشغل منصب عمل ولا تمارس نشاط لحسابك الخاص خلال مرحلة إيداعك لطلب الاستفادة من تدابير CNAC.
 - أن تكون مسجلاً في الفروع التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل بصفة طالب للتشغيل.
 - التمتع بتأهيل مهني أو امتلاك معرفة لها علاقة بالنشاط المراد مزاولته.
 - القدرة على تجنيد القدرات المالية الكافية للمساهمة في تمويل المشروع.
 - أن لا تستفيد مسبقاً من إجراءات المساعدة في إطار خلق النشاط.
- ##### 2. المزايا الممنوحة من طرف CNAC ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- 28% من التكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يكون هذا الأخير معادل أو يقل عن 5000000 دينار جزائري.
- 29% من التكلفة الإجمالية للاستثمار عندما يكون هذا الأخير يتجاوز 5000000 دج أو يعادل ويقل عن 10000.000 دج .
- التخفيض من فوائد القروض البنكية المتحصل عليها ب 60%، 80%، أو 95% من قيمة الفوائد التي تطلقها البنوك حسب طبيعة المشروع وموقعه.
- قيم فوائد البنوك تدفع في الحساب لخاص رقم 302062 (تخفيض قيمة الفوائد)، القروض غير مدعمة تتكفل بها الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة.
- التكفل بالنفقات المحتملة المتعلقة بالدراسات والخبرة المنجزة أو التي طالبت بها الوكالة لفائدة المقاول.
- الشراء خارج الرسوم (الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة).
- نسبة حقوق الجمركة 5%.
- الإعفاء من حقوق التسجيل للعقود التأسيسية.
- الإعفاء من حقوق التحويل التجهيزات العقارية.
- الإعفاء من الضريبة على العقار على الممتلكات المبنى.

مزايا أخرى ممنوحة:

- البطال الحامل لشهادة التكوين المهني لاقتناء سيارة ، ورشة بقيمة قرض (500000) .
- البطال الحامل لشهادة جامعية، للتكفل بكراء المحل الخاص لإنشاء مؤسسة جماعية، قيمة القرض 1000000.
- المقاول البطال: للتكفل بكراء المحلات الموجهة لإنشاء النشاط الإنتاجي والخدمات، قيمة القرض (500000).
- فرق ثلاث سنوات تمنح لتسديد القرض الرئيسي وسنة لتسديد الفوائد.

3. التدابير المتخذة من قبل الحكومة في سنة 2011 لصالح تدعيم المقاولات (وثيقة جانفي 2012) :

- منح قروض من طرف CNAC في حدود 25 بالمائة للاستثمار التي لا تتعدى قيمتها 5 ملايين دينار جزائري.
- في حدود 22 بالمائة بالنسبة للاستثمارات المنجزة في الولايات الجنوبية والهضاب العليا.
- في حدود 20 بالمائة بالنسبة للاستثمارات التي لا تتعدى قيمتها 10 ملايين دينار جزائري.

- التخفيض من قيمة فوائد القروض الممنوحة من طرف البنك في حدود 60 بالمائة بالنسبة للاستثمارات المنجزة في مختلف القطاعات:
- ✓ 80% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، المواد المائية والصيد.
- ✓ 80% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة وولايات الجنوب والهضاب العليا.
- ✓ 95% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة وولايات الجنوب والهضاب العليا، الاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الموارد المائية، الصيد.

أما عن مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (وكالة المدية) في خلق مشاريع مقاولات في الولاية: يوضحها

- الملحق رقم (03)، كما يمكن توضيح بيانات الجدول أعلاه في التمثيل البياني الموضح في الملحق رقم (04)
- نلاحظ من تحليلنا لمعطيات جدول الملحق رقم (03) والتمثيل البياني الموضح أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC وكالة المدية قد ساهم وبنسبة معتبرة في نشر الفكر المقولاتي من خلال التسهيلات المادية والمعنوية التي قدمها للمقاولين، والذي كان أكثرهم شباباً، إلا أن هذه المساهمة جاءت متذبذبة في العشر سنوات الأخيرة وذلك لعدة أسباب وفي ما يلي تفسير لما شهدته كل فترة، حسب رأي بعض المستخدمين ورئاسة الوكالة:
- في سنة 2010 كانت عدد الملفات المسجلة لدى الوكالة 1503 إلا أنه تم تمويل 222 مشروع فقط، ذلك لأن نسبة المساهمة الشخصية كانت مرتفعة تقدر بـ 5% - 10% من قيمة المشروع، كما شهدت هذه الفترة ارتفاع كبير في عدد المشروعات في القطاع الخدمات من بينها النقل، ووكالات السياحة والتي جاء عددها بـ 522 مشروع خدمني وهي أعلى نسبة.
 - كما نلاحظ ارتفاع كبير في عدد المشاريع المسجلة لدى الوكالة في سنة 2011 ذلك لأن نسبة المساهمة الشخصية قد انخفضت إلى 1% إذا كانت قيمة المشروع أقل من 5000.000 دج، 2% إذا كان المبلغ ما بين (5000.000 دج - مليار دج)، وذلك طبقاً للمرسوم الرئاسي الذي يحدد مستوى المساهمة الشخصية لأصحاب المشاريع.
 - كما شهد عام 2012 انخفاض كبير جداً في المشاريع المسجلة لدى الوكالة والذي كان 271 فقط، نرى أن المشاريع الممولة لهذه السنة جاء أكبر من السنوات السابقة، ذلك لأنه تم تجميد بعض النشاطات المطلوبة من قبل البطالين وأهمها النقل بمختلف أنواعه، بسبب تشبع السوق من هذه الخدمات، لذلك حاولت الوكالة أن تمول مشاريع أخرى سجلت في السنوات السابقة، وفي هذه كانت عدد مشاريع القطاع الخدمني تقريبا 100% من مجموع المشاريع المسجلة.
 - استمر الانخفاض في السنوات المالية من 2013 حتى 2018 وذلك لصدور مرسوم تنفيذي 2014 الذي ألغى الامتيازات الجبائية خلال مرحلة الانجاز (إعادة إدماج TVA) في كل المشاريع، أما عن القطاعات الأكثر طلباً فقد جاء القطاع الفلاحي بأعلى عدد للمشاريع الممولة منذ 2014، ففي 2018 مولت الوكالة 15 مشروع في القطاع الفلاحي من 30 مشروع ممول، أما 15 الباقية فكانت منقسمة على قطاع الأشغال العمومية، الري، الصناعة، الخدمات.

V. خلاصة

وفقاً لما تم عرضه حسب التقارير التي تحصلنا عليها لحصيلة عمل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة المدية_ عن آليات نشر الفكر لمقولاتي يتضح لدينا جلياً حجم المجهودات الجبارة التي بذلتها الحكومة الجزائرية في سبيل نشر فكر المقاولاتية، ويظهر ذلك من خلال الخدمات المالية و غير المالية التي تقدمها للشباب المستثمر لدعمه ومساعدته لتحقيق ذاته وإثبات فعاليته في المجتمع، بحيث ترجمت العديد من الأفكار إلى مشاريع يديرها الشباب على المستوى الوطني وحتى المحلي، ولكن هذا لا يكفي إذ يجب أن تكون دراسة جدية لجذوى المشاريع المقدمة والرقابة على تنفيذها ومتابعتها باستمرار مادياً ومعنوياً حتى تصبح المقاولاتية ليس مجرد فكر بل واقع ملموس.

كنتيجة عامة لدراستنا يمكن القول أنه بوجود العديد من العراقيل التي تحول دون نشر الفكر المقولاتي في ولاية المدية، نذكر منها:

- بالرغم من وجود آليات دعم متنوعة إلا أنها تركز فقط على الدعم المادي، ولا تهتم بالدعم الأمامي، إذ يعتبر مشكل تسويق منتجات المؤسسات المنشأة في إطار سياسات الدعم أهم مشكل يعترض استمرارية المشاريع نظرا لإمكانياتها المحدودة.
- وجود عراقيل تحول دون تنفيذ المشاريع في الواقع العملي، منها: صعوبة استيفاء الشروط المذكورة من طرف وكالات الدعم.
- عدم تأطير المقاولين في خلق مشاريع مبتكرة وذات أفكار جديدة، أو متابعتهم في مشاريعهم الحالية.
- هناك مشكل القروض الربوية، حيث أنه بالرغم من تخفيض نسبة الفوائد الى 100% إلا أنه لا يمكننا القول قروض بدون فوائد.

VI. قائمة المراجع:

1. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، تقرير السداسي الأول، 2009.
2. قويل محمد (2015 - 2016)، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولات في الجزائر، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، تخصص تدبير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
3. بعبط أمال (2016-2017)، برامج المراقبة المقاولاتية في الجزائر، واقع وآفاق، دراسة حالة، CNAC-ENSEJ- ANGEN لولاية باتنة، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة.
4. بوشنانه أحمد، بوسهمين أحمد (17-18) أفريل 2006، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف.
5. لرقط فريدة، وآخرون (2003)، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاديات النامية و معوقات تنميتها، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف.
6. المادة الأولى، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2006.
7. المادة الثانية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 55 الصادرة بتاريخ 26 سبتمبر 2006.
8. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 05 الصادر بـ 25 جانفي 2004.
9. المادة 05 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 21، الصادرة في 23 ماي 1990.
10. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 25، الصادرة في 11 سبتمبر، 1996.
11. المواد 03، 04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 25، الصادرة في 11 سبتمبر، 1996. العدد 06 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 54، الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2003.
12. Journal officiel, Loi n° 16-01 du 6 mars 2016 - Journal officiel n° 14 du 7 mars 2016 <http://www.joradp.dz/TRV/ACivil.pdf> le 10.01.2019.
13. Chehit Ahmed (2004), Guide de l'investissement et de l'investisseur, Grand Alger livres, Alger.
14. <http://www.cnac.dz>

VII. الملاحق:

الملحق رقم (01): المستوى الأول للاستثمار على مستوى ANSEJ

قرض بدون فائدة (اعانة الوكالة)	المساهمة الشخصية للمقاول	قرض البنك بدون فائدة
25%	05%	70%

المصدر: وثائق داخلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

الملحق رقم (02): المستوى الثاني للاستثمار على مستوى ANSEJ

القروض بدون فائدة	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	
	مناطق خاصة	المناطق الأخرى	مناطق خاصة	المناطق الأخرى
20%	8%	10%	72%	70%

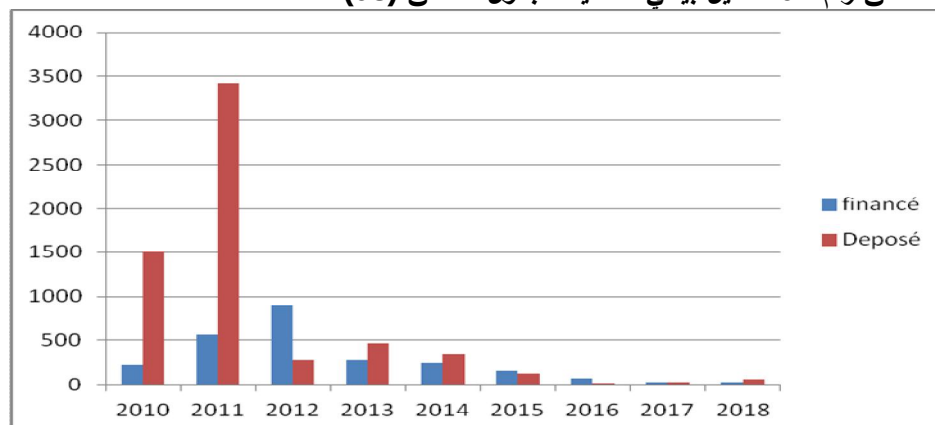
المصدر: وثائق داخلية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

الملحق رقم (03): الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (وكالة المدينة) في خلق مشاريع مقاولات في ولاية المدينة

financé	Déposé	Année
222	1503	2010
568	3422	2011
895	271	2012
280	463	2013
245	345	2014
153	127	2015
69	23	2016
29	29	2017
30	65	2018

المصدر: وثائق داخلية لوكالة المدينة CNAC، مقابلة مباشرة مع مديرة الوكالة بتاريخ 10/02 /2019

الملحق رقم 04: تمثيل بياني لمعطيات جدول الملحق (03)



المصدر: بالاعتماد على بيانات جدول الملحق رقم (03)